

وهو يقترب من نهاية فصله التشريعي الأخير... النصاب القانوني حجر عثرة

نواب: مصالح وصفقات سياسية وراء تعطيل إقرار الموازنة

العراقي عن رغبته بالإسراع في إقرار الموازنة بعد الأخذ بمطالبنا والتي حددت بتخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والوزراء وأعضاء مجلس النواب والدرجات الخاصة إلى النصف وتضاف المبالغ المستقطعة إلى الميزانية الاستثمارية للمحافظات كافة، والغاء المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث وتحويل مبالغها كمنح شهرية للمرضى المصابين بالسرطان وشراء الأدوية الضرورية. كما طالب الائتلاف بتخصيص مبلغ ترليون دينار إلى المحافظات لدعم وتطوير القطاع الزراعي واستقطاع مبلغ (١٠ دولارات) من مبالغ سمة الدخل المخوذة من الزوار الأجانب للعثبات المقدسة وتضاف إلى المحافظات التي توجد فيها السياحة الدينية، فيما يتم تخصيص مبلغ دولار واحد عن كل برميل نفل خام لصالح المحافظات المنتجة للنفط، واحتماب المشاريع الوطنية التي تخدم كل العراقيين كالمواضع والطاقة والطرق والسدود والمشاريع النفطية من الثغرات السيادية وعدم التهاون بهذا الأمر أو الكيل بكياليين. وأكد البيان: ان الائتلاف الوطني يصير على هذه المطالب لما يقدر من ضرورة لها ويعتبر تضمينها في موازنة ٢٠١٠ ملكا اثلافيا من شأنه تفعيل دور المحافظات والإقليم، فيما تخوف عدد من السياسيين من ربط إقرار الموازنة بخروقات قد تحدث من قبل الحكومة ومفوضية الانتخابات، وحتى صلاحية مجالس المحافظات التي قد تستخدم المال العام لصالح جهات معينة، هذا وقد أعلنت الحكومة العراقية قبل أيام عن إجراء تعديلات كثيرة على قانون الموازنة العامة الذي شخّصت فيه بعض الثغرات والملاحظات التي شغل الكتل السياسية. وكان الناطق باسم الحكومة على الدوام بين أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على تعديل مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٠ بموجب طلب مجلس النواب / تخصيص الانتخابي هو حماية الأطراف السياسية جميعا وكذلك حماية مؤسسات الدولة، وتابع اليقوي ان كل المواد المخالفة للدستور أزيلت من القانون، ونريد ان يأخذ طريقة الطبيعي للإقرار، ولكن قبل إقرار الموازنة.



دعا النائب عن كتلة الفضيلة كريم اليقوي إلى إقرار قانون السلوك الانتخابي قبل إقرار قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٠. وقال اليقوي لـ (المدى) أمس السبت تم تعديل قانون السلوك الانتخابي بالشكل الذي يتلاءم مع الدستور مشيراً إلى ان نقطة الخلاف التي كانت موجودة في هذا القانون هي مسألة جعل الحكومة حكومة تصريف أعمال. وأوضح ان الغرض من قانون السلوك الانتخابي هو حماية الأطراف السياسية جميعا وكذلك حماية مؤسسات الدولة، وتابع اليقوي ان كل المواد المخالفة للدستور أزيلت من القانون، ونريد ان يأخذ طريقة الطبيعي للإقرار، ولكن قبل إقرار الموازنة. وقال القيادي في الائتلاف الوطني العراقي الشيخ همام جهمودي في بيان تلقى (المدى) نسخة منه صدر عن أعضاء من الائتلاف الوطني: "حرصاً من الائتلاف الوطني العراقي على إقرار موازنة ٢٠١٠ بما يضمن مصالح الوطن وتعزيز القدرة على دعم الطبقات الفقيرة والمعمدة وبعد الانتهاء من المناقشات المستفيضة التي أجرت يعلن الائتلاف الوطني

ويعبأ انتخابية ضد البعض، وتابع ان البعض يتحدث عن ان تأخير إقرار الموازنة سيسبب اضراراً بمصالح الشعب، وهذا كلام عار عن الصحة. مشيراً إلى صعوبة تحديد موعد لإقرار الموازنة، معرباً عن امله بعرضها على البرلمان قريباً. إلى ذلك وصف النائب عن التحالف الكردستاني محسن السعدون، عدم إقرار الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٠ خلال هذا الأسبوع بالانتحار السياسي للكتل البرلمانية وخصوصاً المرشحة للانتخابات المقبلة. وقال السعدون لـ (المدى): ان البرلمان يوشك على انهاء الفصل التشريعي الأخير ومن غير الممكن من الناحية القانونية والدستورية تمديد شهره الآخر، ومعنى ذلك انه اذا لم تقر خلال الأسبوع الأخير من الفصل التشريعي الحالي، فسيكون ذلك بمثابة انتحار سياسي جماعي للأعضاء والكتل البرلمانية. ودعا السعدون الأجهزة الرقابية ووسائل إقرار الموازنة، ومن هو ضد ذلك، من جانبه

وبيّن ان الحكومة ومن خلال تعديلها للموازنة استجابت لأغلب طلبات البرلمان، وموضحاً ان اللجنة المالية بصدد عرض الموازنة على المجلس بعد ان أبدى غالبية اللجنة موافقتهم على التعديلات، مجدداً تأكيده على ان حل أزمة الموازنة سياسي. من جانبه قال النائب جلال الدين الصغير عن الائتلاف العراقي الموحد ان لدى البرلمان مطلب وفي حال استجابت الحكومة لها فستتم الموازنة، معرباً عن امله بان تمرر الموازنة خلال الفترة القادمة، ولم يحدد الصغير موعداً لإقرارها، بيد انه اشار في تصريح خاص به (المدى) إلى ان اهم المطالب تخفيض رواتب كبار المسؤولين في الدولة من وزراء وأعضاء مجلس نواب، فضلاً عن تحويل الجزء الأكبر من المنافع الاجتماعية للرئاسات الثلاث إلى المرضى السرطان، وأضاف الصغير هناك مطالبات بان يتحول ترليون دينار إلى المحافظات الزراعية، فضلاً عن زيادة حصة المحافظات النفطية والسياحية، واعتبر الصغير الإشاعات التي تدور في الشارع العراقي عن تعطيل رواتب الموظفين "أكذوبة

المدى / فراس القيسي - نصير العوام

مشكلة النصاب القانوني باتت تؤرق السياسيين والأوساط الشعبية، فما ان يكون هناك قانون يخص أمور الدولة خاصة ما يتعلق بالمشاريع وتقديم الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن العراقي الذي اصبح ما بين مطرقة تغيب النواب وسندان تردى الخدمات وتعطيل العديد من المشاريع المهمة حتى تتأجل القرارات بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني والمسؤوليات السياسية الأخرى، وسط الاتهامات الموجهة والمتبادلة بين الحكومة وعدد من النواب بأن هناك جهات وقوى سياسية لا تريد لإقرار الموازنة ان يرى النور في نفق البرلمان الذي يبدو ان المشهد فيه اصبح أكثر ضبابية، خاصة وانه بدأ يقترب من نهاية فصله التشريعي الأخير. رئيسة اللجنة المالية في مجلس النواب الإله السعدون اكدت ان لجنتها رفعت التقرير الأخير والمعدل بخصوص قانون الموازنة الاتحادية إلى هيئة رئاسة البرلمان وحصل أعضاء البرلمان على نسخة منه، الأمر الذي يجعله جاهزاً للتصويت الا ان عدم اكتمال النصاب حال دون ذلك، وقالت السعدون لـ(المدى) ان "قانون الموازنة الاتحادية ينتظر التصويت لا سيما وان اللجنة المالية انتهت منه وقدمته لغرض التصويت عليه بعد ان اجرت كامل التعديلات عليه، لكن يظهر ان السبب من وراء عدم التصويت عليه وجود كتل لا تريد ذلك وتعمل على عرقلة التصويت لغايات ما".

وبيّنت ان "الوقت قصير امام البرلمان كون بعض الكتل اشارت الى انها لن تحضر الى جلسات البرلمان بعد يوم الاثنين وبذلك اذا لم يصوت البرلمان على الموازنة غداً او بعد غد فأمر سيتعقد". وكان رئيس الحكومة عزا التأخر في إقرار موازنة الدولة إلى ما وصفها بالمزايدات السياسية، مجدداً رفض إعادة حزب البعث إلى العملية السياسية، مشيراً إلى ان تعطيل إقرار الموازنة "يراد به إيصال رسالة ان الحكومة فشلت في تقديم الخدمات إلى المواطن وبالتالي لن ينتخبها مرة أخرى. من جانب آخر قال النائب محمود عثمان عن التحالف الكردستاني ان حل أزمة الموازنة العامة لعام ٢٠١٠ اصبح سياسياً. وأضاف عثمان في اتصال هاتفي مع (المدى) أمس السبت ان بعض الكتل النيابية تطالب بإقرار وثيقة السلوك الانتخابي قبل الموازنة، مشيراً إلى ان الموضوع اصبح بحاجة إلى اجتماع للكتل السياسية لحلّه بعد ان كان بيد الحكومة.

تريد أرنب أخذ أرنب، تريد غزال أخذ أرنب

غزال أخذ أرنب

يحكى ان رجلين اصطادا ارنبا وغزالا، وكان احدهما قويا شديد المراس ، والثاني ضعيف الحيلة مسالما، فلما ارادا ان يقتسما صيدهما قال الاول للثاني: (تريد ارنب اخذ ارنب، تريد غزال اخذ ارنب)، ثم لوح له بسلاحه، فاضطر الثاني الى الرضوخ والقبول بالامر الواقع. هذه قاعدة الاقوياء ولم تزل جارية حتى الان ومتبعة في اغلب بقاع الارض حيث قال الشاعر: ودعوى القوي دعوى السباع من الناب والغفر برهانها القوي الذي يقضي الآخرين، والقوي الذي يستبد ويظلم ويقهر بسلطانه، اما لغة الحوار فيفسد رأي الاقوياء فوحدهم الضعفاء من يركن اليها، وهي قاعدة حياتية قديمة، ونحن نكابر ان العدل ممكن ان يصادر قوة الاقوياء وينتزع حقوق الضعفاء منهم، لكن الوقائع تشهد بان الاقوياء نظروا لقوتهم وقلوبوا موازين واقطاب المعادلة حتى وصفوا بالعدل ولم يوصفوا بالجبروت.

ونحن في هذا قد ابتكرنا نمواً جديداً او قلنا انفسنا فيه، وكان من الممكن تأجيل هذا الأمر إلى ما بعد الانتخابات، لقد خرجنا للنور من عنق الزجاجة وعدنا اليها بخفة ورشاقة، لنذل ان للاخرين وصاية قوية علينا وهم الذين ينجون لنا طريقنا. لم تكن بحاجة الى اجتثاث الاجتثاث لنهول الامر باجتثاث اقوى هذه المرة، حيث وضعنا محكمة تمييز لمحاكمة شركائنا في العملية السياسية، وكان من الممكن ان نتبع خطوط الاجرام والمتعاونين مع القاعدة، والذين مسكت في بيوتهم سيارات مفخخة، وكان من الممكن ايضا ان نعيد (محمد الدائني) ونحاكمه لانه مدان بجرائم قتل، ام اننا نريد ان نضرب الضعيف ضربة يطير له قلب القوي؟ وهانئنا نضع جوهنا وما وصلنا اليه من سيادة بين امرين لثالث لهما : اما ان يقول بمجاهة به بايدن او الركون الى اكمال الخطوة التي بدأناها وهي خطوة صعبة، ومن الممكن ان تؤدي الى تأجيل الانتخابات على اقل تقدير، ناهيك عن المخاطر الأخرى التي ربما ستاتي بنتائج غير محسوبة. الشعب هو الحكم وهو الذي يجتث من يريد، وصناديق الاقتراع هي الفيصل في هذا الأمر، فلماذا نستعجل ونحت الخطل الا اذا كنا خائفين من تغلب بعض التيارات وتراجعنا الى الوراء؟ بدأنا بمشروع جيد واعطى نتائج محمودة وهو كما سماه رئيس الوزراء (المصالحة المجتمعية)، (وصرح بملء فمه (ان الذين تلوثت ايديهم بدماء العراقيين هم المقصودون بقرارات كهذه).

عبدالله السكوتي

سماح العبوسي

أكدت عضوة لجنة حقوق الإنسان النيابية شذى العبوسي ورود شكوى عن وجود حالات تعذيب للمعتقلين في أحد السجون العراقية، مشيرة إلى أن اللجنة ستقوم بزيارة السجن للتحقق من ذلك. وأضافت العبوسي بحسب راديو سوا: "سلمنا شكوى من أحد السجون تفيد بتعرض المعتقلين للتعذيب أثناء أخذ إفاداتهم، وسنطلع على واقع الحال ونرفع توصياتنا بشأن ذلك". وأشارت العبوسي إلى أهمية تأهيل أفراد أمن السجون للتعامل مع المعتقلين وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ودخل أحد المنازل في منطقة الفرق بعد توفر المعلومات دقيقة عن مكان اختباء المطلوب. وفي سياق منفصل أعلن مجلس صحتات محافظة ديالى أمس السبت، أن قوة عسكرية اعتقلت مسؤول صحة منطقة الهاشميات وفقاً لمذكرة اعتقال وصفها المجلس بـ "الكيدية"، فيما أكد مصدر في الجيش العراقي أن عملية الاعتقال كانت وفقاً لمذكرة قضائية.

وقال المتحدث باسم مجلس الصحوات أبو علي بحسب "السومرية نيوز"، إن "قوة من الجيش نفذت حملة دهم وتفقيش، في منطقة الهاشميات أسفرت عن اعتقال مسؤول صحة ديالى أمس السبت، أن قوة عسكرية اعتقلت مسؤول صحة منطقة الهاشميات وفقاً لمذكرة اعتقال وصفها المجلس بـ "الكيدية"، فيما أكد مصدر في الجيش العراقي أن عملية الاعتقال كانت وفقاً لمذكرة قضائية.

وقال المتحدث باسم مجلس الصحوات أبو علي بحسب "السومرية نيوز"، إن "قوة من الجيش نفذت حملة دهم وتفقيش، في منطقة الهاشميات أسفرت عن اعتقال مسؤول صحة ديالى أمس السبت، أن قوة عسكرية اعتقلت مسؤول صحة منطقة الهاشميات وفقاً لمذكرة اعتقال وصفها المجلس بـ "الكيدية"، فيما أكد مصدر في الجيش العراقي أن عملية الاعتقال كانت وفقاً لمذكرة قضائية.

حكومة كردستان تدعو إلى التمييز بين "القتلة" والمنتفعين من حزب البعث

وربثون بحزب البعث أو من الذين دأبوا على الترويج لأفكاره. الى ذلك قال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد محمد ناجي محمد: "ان موضوع براءة البعثيين هو مسألة تمييزية وتعود للأشخاص غير المسؤولين باجتثاث البعث" موضحاً في اتصال هاتفي لـ(المدى): "ان النص واضح في الدستور ويض على الايق للمسؤولين ان يتسللوا مناصب رئيسية ويشرط على ان ترشح يجب ان يكون مشمولاً بالاجتثاث وان المادة ١٢٥ من الدستور تمنعهم من المشاركة ولا تعفيهم من الاجتثاث". فيما أكد النائب قيس العامري: "ان من يعلن البراءة لا يكتف به الاحترام والتقدير وان أي تسبب في القضية ليس في مصلحة الوطن، منوهاً في اتصال خاص لـ(المدى) "ان المشمول كان قد تنبث في السلطة في مرحلة ما وليس له حق الا ان يكون مواطناً اعتبارياً".

وفي سياق آخر لفت النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان إلى قدرة المحكمة الاتحادية العليا على تفسير النصوص الدستورية الخاصة باجتثاث البعث، ما يمهد لحل أزمة استبعاد نحو ٥٠٠ مرشح عن الانتخابات المقبلة. وبين عثمان ان الخلاف حول هذه النصوص يرتبط بالخلاف في تفسيرها، منتقداً طريقة تعاطي المسؤولين العراقيين مع هذه الأزمة، مشيراً إلى غياب التنسيق بين مراكز صنع القرار العراقي. وأعرب عثمان عن قناعته بوقوع أخطاء في قرارات هيئة المساءلة والعدالة بسبب وجود سياسيين فيها. يذكر ان هيئة المساءلة والعدالة كانت قد قدمت إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، الاثنين الماضي، القائمة النهائية للمسؤولين بقرارات حظر المشاركة في الانتخابات المقبلة وتضمنت ٥١١ اسماً بعد تدقيق اللجنة البرلمانية التي شكلها مجلس النواب لمراجعة قرارات هيئة المساءلة قالت إنهم

بالألف، لافتاً إلى انه "لا يمكن اعتبار جميع أعضاء حزب البعث مسؤولين عما حدث للشعب والوطن من قتل وتصفية وخراب". ووصف محمود معارضين العملية السياسية الحالية في العراق بـ أنهم يريرون إعادة غراب السامعة إلى زمن التصفية الجماعية للمعارضين السياسيين وإعادة إنتاج الفكر القاتلي في العراق، مضيفاً: "لا الدستور العراقي يسمح لهم بالبعث بالعملية السياسية وتخريب البلاد والشعب يريد ان يعود إلى مسكر جلاوة الاجتثاث وأعاد العملية السياسية". وأشار المتحدث باسم حكومة إقليم كردستان إلى أن "حكومته تؤكد عدم تنسيب قرارات لجنة المساءلة والعدالة وتحويل القرارات إلى قضية سياسية بل إيقاظها قضية قانونية وعدم معاقبة من حمل صورة صدام يوماً من الأيام في مسيرة أو علقها في منزله تحت الضغط للضغط على حياته وحياته ابنته"، معتبراً ان "قانون المساءلة والعدالة مبنين بين هؤلاء".

أعلن الجيش الأميركي أمس السبت أن قوات المارينز الأميركية أنهت مهمتها في مدينة الانبار وانها سلمت السيطرة على المدينة الواقعة غربي العراق إلى الجيش العراقي. وتكررت (ا ب) ان تسليم السيطرة في الانبار إلى الجيش العراقي يعتبر نقطة النهاية في المهمة التي أرسلت قوات المارينز من أجلها والتي اعتبرت من أكثر المناطق التي تكثر فيها أعمال العنف مشيرة إلى ان بغداد والانبار أصبحتا تحت سيطرة الفرقة العسكرية المسلحة الاولى التابعة للجيش العراقي. وفي التطورات الأمنية الفت قوات شرطة ذي قار القبض على خمسة مطلوبين يقضيا ارباب جرائم قتل وثل في مناطق متفرقة من محافظة ذي قار ونكر بيان صحفي مديرية شرطة ذي قار حصلت المدى على نسخة منه أمس السبت: ان مفازين مركز شرطة قلعة سكر قد تمكنت وبالتنسيق مع مديرية المعلومات الوطنية من

العثور على أكدايس عتاد في كربلاء

اعتقال مسؤول الصحوات في منطقة الهاشميات في ديالى

إلقاء القبض على مطلوبين اثنين وفق أحكام المادة (٤) (إرهاب) ومطلوب واحد وفق أحكام المادة (٤٠٦) ق.ع جريمة القتل (العدد) ونك بالتعاون مع مديرية الشؤون الداخلية والأمن في المحافظة والاستخبارات. وأضاف البيان أن القوة تمكنت من إلقاء القبض على مطلوب واحد وفق أحكام المادة (٤) (إرهاب) في قضاء سوق الشيوخ، مشيراً إلى استيلاء فرقة من مديرية المعلومات الوطنية على كدس عتاد بحوي ٢ صواريخ بداية، و٤ قنابل هاون عيار ٦٠ ملم، و صمامي أمان و صاروخ واحد غير معروف المنشأ خلف مركز تدريب للشرطة قيد الإنشاء. وفي السياق ذاته ذكر بيان اخر لمديرية شرطة ذي قار ان قوة مشتركة من أفواج طوارئ الشرطة تمكنت من إلقاء القبض على المتهم (ع.ح-ع) وفقاً لأحكام المادتين (٤٠٦) ق.ع، (٤١٠) ق.ع) ونك لتورطه بارتكاب جرائم قتل واختطاف. وإلى كربلاء حيث عثرت مفازن الشرطة في المدينة على عتدة مختلفة في مناطق متفرقة من المحافظة. وقال مدير عام شرطة كربلاء اللواء الركن علي جاسم الغريبي بحسب "بيننا" أمس السبت:

بغداد والمحافظات / حسين العامل والوكالات أعلن الجيش الأميركي أمس السبت أن قوات المارينز الأميركية أنهت مهمتها في مدينة الانبار وانها سلمت السيطرة على المدينة الواقعة غربي العراق إلى الجيش العراقي. وتكررت (ا ب) ان تسليم السيطرة في الانبار إلى الجيش العراقي يعتبر نقطة النهاية في المهمة التي أرسلت قوات المارينز من أجلها والتي اعتبرت من أكثر المناطق التي تكثر فيها أعمال العنف مشيرة إلى ان بغداد والانبار أصبحتا تحت سيطرة الفرقة العسكرية المسلحة الاولى التابعة للجيش العراقي. وفي التطورات الأمنية الفت قوات شرطة ذي قار القبض على خمسة مطلوبين يقضيا ارباب جرائم قتل وثل في مناطق متفرقة من محافظة ذي قار ونكر بيان صحفي مديرية شرطة ذي قار حصلت المدى على نسخة منه أمس السبت: ان مفازين مركز شرطة قلعة سكر قد تمكنت وبالتنسيق مع مديرية المعلومات الوطنية من

